

فتح المغيـث شرح ألفية الحديث

وقال ابن الصلاح إنه حسن فالانقطاع بواحد مع الوقف صدق عليه الانقطاع باثنين الصحابي والرسول وهو باستحقاق اسم الإعضال أولى انتهى .
ولا يتهيأ الحكم بكل ما أضيف إلى التابعي بذلك إلا بعد تنبيه أي على التابعي بجهة أخرى فقد يكون مقطوعاً ثم إنه قد يكون الحديث معضلاً ويجيء من غير طريق من أعضله متصلًا كحديث خلود بن دعلج عن الحسن أخذ المؤمن عن أبي أدبا حسناً إذا وسع عليه وسع وإذا فتر عليه فتر فهو مروى من حديث معاوية بن عبد الكريم الضال عن أبي همزة عن ابن عمر رفعة به ذكره الحاكم .

وأعلم أنه قد وقع كما أفاده شيخنا التغيير بالمعضل في كلام جماعه من أئمة الحديث فيما لم يسقط منه شيء البتة بل لإشكال في معناه وذكر لذلك أمثله ولم يذكر منها ما رواه الدولابي في الكنى من طريق خلود بن دعلج عن معاوية ابن قرة عن أبيه B رفعة من كانت وصيته على كتاب الله كانت كفارة لما ترك من زكاته وقال هذا معضل معضل يكاد يكون باطلا . قال شيخنا فإما أن يكون يطلق على كل من المعنيين أو يكون المعرف به وهو المتعلق بالإسناد بفتح الصاد والواقع في كلام من أشير إليه بكسرهما ويعنون به المستغلق الشديد أي الإسناد والمتن قال وبالجملة فالتنبيه عليه كان متعيناً .
تتمه قد يؤخذ من ترتيب الناظم تبعاً لأصله هذه الأنواع الثلاثة أنها في الرتبة كذلك ويتأيد بقول الجوزجاني المعضل أسوأ حالاً من المنقطع وهو